

## 393718 - ما حكم دفع الزكاة في شراء تذكرة سفر للزوج؟

### السؤال

أعيش، وأعمل في بلد آخر مع أطفالى الستة، يعيش زوجي في وطننا حيث يدير شركة صغيرة، يزورنا ويبقى معنا لبعض الوقت قبل أن يعود إلى بلدنا، زوجي عليه ديون يجب تسويتها لذا أدفع الزكاة له، إنه يخطط للمجيء لزيارتنا لكنه لا يملك المال لعمل التأشيرة وتذكرة الطيران، هل يمكنني استخدام مال الزكاة الذي أنوي أن أدفعه له لعمل التأشيرة وتذكرة الطيران دون إبلاغه؟

### الإجابة المفصلة

أولاً:

يجوز للزوجة أن تدفع زكاة مالها لزوجها إذا كان مستحقاً؛ لما روى البخاري (1393) عن أبي سعيد الخدري قال: " جاءَتْ رَبِيعَةُ امْرَأَةٍ ابْنِ مَسْعُودٍ تَسْأَلُنِي عَلَيْهِ فَقَيْلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذِهِ رَبِيعَةُ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ : نَعَمْ اثْدُوا لَهَا فَأُذِنَ لَهَا . قَالَتْ : يَا نَبِيَّ اللَّهِ إِنِّي أَمْرَزْتُ الْيَوْمَ بِالصَّدَقَةِ وَكَانَ عِنْدِي حُلٌُّ لِي فَأَرَدْتُ أَنْ أَتَصَدِّقَ بِهِ فَزَعَمَ ابْنُ مَسْعُودٍ أَنَّهُ وَوْلَدَهُ أَحَقُّ مَنْ تَصَدَّقَ بِهِ عَلَيْهِمْ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : صَدَقَ ابْنُ مَسْعُودٍ زَوْجُكَ وَوَلْدُكَ أَحَقُّ مَنْ تَصَدَّقَ بِهِ عَلَيْهِمْ ."

وينظر جواب السؤال (43207)

ثانياً:

إذا كان زوجك مدينا لا يجد وفاء لدينه، جاز إعطاؤه من الزكاة ما يسد به دينه؛ لأنَّه من الغارمين.

ثالثاً:

إذا كان زوجك لا يجد المال لعمل التأشيرة وتذكرة الطيران، وكان قدومه لحاجة معتبرة كطول غيابه عن أهله، أو وجود مصلحة مهمة له تستدعي حضوره ونحو ذلك: جاز إعطاؤه من الزكاة بوصف الفقر.

فيجوز أن تعطيه نقوداً ليشتري بها التذكرة ويستخرج التأشيرة، ولا يلزم أن تخبريه بأنها زكاة.

وأما أن تشتري أنت التذكرة وتستخرج التأشيرة، ثم تعطين ذلك لزوجك: فالجمهور على أن ذلك لا يجزئ في الزكاة، أي إخراج زكاة النقود أموراً عينية غير النقود.

وينظر: "المجموع للنبوبي" (5/429)، "الموسوعة الفقهية" (23/298).

وأجاز بعض أهل العلم ذلك للمصلحة، كأن يخشى أن يأخذ المال فيضيء.

قال شیخ الإسلام: "إِخْرَاجُ الْقِيمَةِ لِغَيْرِ حَاجَةٍ وَلَا مَصْلَحةٍ رَاجِحَةٍ مَمْثُوِّعٌ مِثْهُ ... ؛ وَلَأَنَّهُ مَتَى جُوَزَ إِخْرَاجُ الْقِيمَةِ مُطْلَقاً فَقَدْ يَعْدِلُ الْمَالُكُ إِلَى أَنْوَاعِ زَدِيَّةٍ، وَقَدْ يَقُعُ فِي التَّهْوِيمِ ضَرَرٌ؛ وَلَأَنَّ الزَّكَاةَ مَبْنَاهَا عَلَى الْمُوَاسَاةِ، وَهَذَا مُعْتَبَرٌ فِي قَدْرِ الْمَالِ وَجِنْسِهِ، وَأَمَّا إِخْرَاجُ الْقِيمَةِ لِلْحَاجَةِ أَوِ الْمَصْلَحةِ أَوِ الْعَدْلِ فَلَا بَأْسَ بِهِ" انتهى من "مجموع الفتاوى" (25/82).

وقال الشیخ ابن باز في "الفتاوى" (14/253): "ويجوز أن يخرج عن النقود عروضاً من الأقمشة والأطعمة وغيرها، إذا رأى المصلحة لأهل الزكاة في ذلك مع اعتبار القيمة، مثل أن يكون الفقير مجنوناً، أو ضعيف العقل، أو سفيهاً، أو قاصراً، فيخشى أن يتلاعب بالنقود، وتكون المصلحة له في إعطائه طعاماً، أو لباساً ينتفع به من زكاة النقود بقدر القيمة الواجبة، وهذا كله في أصح أقوال أهل العلم" انتهى.

وينظر جواب السؤال (138684)

والله أعلم.